في جولات ميدانية استعداداً لدخول رمضان

تحرير 58 مخالفة واتلاف 11 كرتون مواد غذائية فاسدة في المحافظات الست

■ العلي: الحفاظ على صحة وسلامة المستهلكين وكشف التراخي والإهمال على رأس أولوياتنا

■ الربيعة: مفتشونا يواصلون الجولات على مختلف الأنشطة لضمان سلامة المواد الغذائية

فريق البلدية يفحص المنتجات

تنفيذاً للخطة الميدانية الشاملة بتعاون إدارة العلاقات العامة مع جميع أفرع البلدية بالمحافظات استعداداً لمناسبة قرب حلول شهر رمضان وحالة الرقابة التي قد تم رفعها إلى أعلى درجاتها في مختلف الأجهزة الرقابية.

وفي بلدية محافظة الفروانية قامت مراقبة الأغذية والأسواق التابعة لإدارة التدقيق ومتابعة الخدمات البلدية بجولة تفتيشية على عدد من الجمعيات بمناطق «الفروانية- الرحاب- خيطان».

وفي هذا السياق أوضح مدير إدارة التدقيق ومتابعة الخدمات البلدية طلال العلي أن هذه الجولة تاتي في إطار إستعدادات بلدية الكويت لشهر رمضان من حيث عمل الجولات التفتيشية المفاجئة على الجمعيات والمحلات والمطاعم والمخازن التي تتداول المواد الغذائية وذلك بهدف الاطمئنان على صحة وسلامة المواد الغذائية التي تقدم للمواطنين والمقيمين، مشيراً بان البلدية كعادتها تقوم بمتابعة مراكز بيع وتخزين المواد الغذائية من خلال حملاتها التفتيشية بغرض الحفاظ على صحة وسلامة المستهلكين وكشف التراخي والإهمال لدي البعض حيث ان الهدف من هذه الحملات ليست المخالفات بحد ذاتها وإنما تبين حرص البلدية على سلامة المواطنين والمقيمين بالإضافة إلى متابعة مراكز الأغذية بكافة مناطق المحافظة وبلدية المحافظة إذ ترحب باي شكوى أو ملاحظة جادة سواء كانت هاتفية أو بزيارة الإدارة مباشرة أو عن طريق مراكز الأغذية التابعة للإدارة أو الخط الساخن 139.

من جانبه، قال مراقب الأغذية والأسواق محمد العازمي إن هذه الجولة أسفرت عن تحرير 27 مخالفة تنوعت ما بين عدم التزام بقواعد النظافة العامة وفتح محل بترخيص صحي منتهي واشتراطات صحية وفنية لمخازن تبريد وأغذية غير مطابقة للمواصفات إلى جانب أغذية تالفة وتشغيل عمالة بدون شهادة صحية وأخذ عدد «25» عينة عسل لإرسالها للفحص المخبري للتأكد من صلاحيتها للاستهلاك الآدمي.

شارك في الجولة كل من مدير إدارة التدقيق ومتابعة الخدمات البلدية طارق العلي ومراقب الأغذية والأسواق محمد العازمي ورئيس فريق التفتيش جاسم الفيلكاوي ومسؤول مركز الفروانية للفترة الصباحية المهندس سعد الديحاني والمفتشين عيد العرادة وفهد المطيري وعبد الله الراجحي وأحمد الشلاحي وبدر الديحاني والدكتورة منال عبد الله والمفتشات فاطمة فاضل وإنتصار العنزي وهناء الدليمي ومن إدارة العلاقات العامة كمال الدين محمد وأنور حميد.

من جانبها نفذ بلدية فرع محافظة العاصمة جولة ميدانية على عدد من المحلات والأسواق المركزية وسوق السمك بمنطقة شرق.

وفي هذا السياق أوضح مشرف مركز الواجهة البحرية زهير الربيعة أن مفتشي المركز يقومون برصد مدى تقيد أصحاب المحلات والأسواق والبسطات بلوائح البلدية ونظمها التي تحقق سلامة وصول المواد الغذائية إلى المستهلك ويأتي ذلك ضمن الجولات الميدانية اليومية المستمرة وذلك من منطلق الحفاظ على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين، مشيراً إلى أن تكثيف تلك الجولات يأتي مع قرب حلول شهر رمضان المبارك مؤكدا أنه سوف يتم تطبيق القوانين واللوائح التي سنتها البلدية في هذا الخصوص.

ولفت الربيعة إلى أن مفتشي المركز يواصلون الجولات الميدانية على مختلف الأنشطة المتعلقة بعملهم لضمان سلامة المواد الغذائية لتغطي كافة الأسواق ومراكز بيع والمطاعم وسوق السمك التي تتبع بلدية المحافظة تحقيقاً للمصلحة العامة وذلك من خلال تحديد أماكن تكدس المواد الغذائية والتأكد منها عن طريق أخذ عينة منها وإرسالها إلى مختبر وزارة الصحة للتأكد من مدى صلاحيتها للاستهلاك الآدمي.

وأضاف أن الجولة التي انطلقت في تمام الساعة التاسعة صباحاً واستمرت حتى منتصف النهار قد أسفرت عن تحرير «6» مخالفات نظافة عامة داعيا أصحاب المحلات والأسواق والبسطات إلى الالتزام باللوائح والاشتراطات التي سنتها البلدية لسلامة المواد الغذائية.

شارك في الجولة كل من مشرف مركز الواجهة البحرية زهير الربيعة ومفتشي الاغذية ايمن مقامس وانور مقامس ومن إدارة العلاقات العامة محمد عبد الشافي أحمد وازهار فاروقي.

فيما نفذت مراقبة الأغذية والأسواق التابعة لإدارة التدقيق ومتابعة خدمات البلدية بمحافظة الجهراء جولة ميدانية على منطقة الصناعية بالجهراء.

وفي هذا السياق أوضح مدير إدارة التدقيق ومتابعة خدمات البلدية صالح الكندري أن هذه الجولة تاتي في سياق الخطة الميدانية الشاملة التي وضعتها البلدية للتأكد من صحة وسلامة المواد الغذائية التي تقدم للمستهلكين وذلك بمناسبة قرب حلول شهر رمضان.

واوضح مراقب الاغذية والاسواق مشاري المطيري أن الجولة قد أسفرت عن اتلاف 11 كرتون من المواد الغذائية التالفة وتحرير2 مخالفة نظافة عامة وأخذ 24 عينة وارسالها للفحص المخبري للتأكد من صلاحيتها.

وقد شارك في الجولة كل من مدير إدارة التدقيق ومتابعة خدمات البلدية صالح الكندري ومراقب الاغذية والاسواق مشاري المطيري والمفتش مشاري الصليلي ومن إدارة العلاقات العامة محمد القلاف.

ونظم مركز أغذية السالمية بفرع بلدية محافظة حولي جولة ميدانية على المقاهي بمنطقة السالمية. وفي هذا السياق أوضح مشرف مركز السالمية عبد الله تقي أن الجولة قد اسفرت عن تحرير 4 مخالفات العمل بدون شهادة صحية وتحرير 4 مخالفات تشغيل عمال قبل الحصول على شهادة صحية.

وشارك في الجولة كل من مشرف مركز السالمية عبدالله تقي والمفتشين على البلوشي وسليمان عبدالله ومحمد الفيلكاوي وعادل العباسي وطلال العازمي ويوسف الرشيدي وسليمان الحداد ومن إدارة العلاقات العامة أحمد عبد الراضي. وقامت مراقبة الأغذية والأسواق التابعة لإدارة التدقيق ومتابعة خدمات البلدية بجولة تفتيشية على مجمع البيرق بمنطقة العقيلة على عدد من المطاعم للوقوف على مدى الإلتزام بالإشتراطات الصحية وفقاً للقانون. و قد اسفرت عن تحرير عدد «6» مخالفات العمل قبل الحصول على شهادة صحية وتشغيل عمال بدون الحصول على شهادة صحية وأخذ عدد «3» عينات وارسالها الى المختبر.

وقد شارك في الحملة مراقب الاغذية والاسواق جزا دعيج الديحاني والمفتشين على الموسوي ونايف فهد الزعبي واشواق العنزي.

فيما نظمت مراقبة الأغذية والأسواق بجولة تفتيشية على ضاحية الفنيطيس ومنطقة صبحان وقد اسفرت تلك الجولة عن تحرير «9» مخالفات تمثلت في مواد غير صالحة للإستهلاك الادمي والعمل بدون شهادة صحية وتشغيل عمال قبل الحصول على شهادة صحية بالاضافة الى اعطاء «3» مطاعم تعهد بالالتزام بالاشتراطات الصحية.

وقد شارك في الجولة كل من مراقب الاغذية والاسواق ضيدان العدواني ومشرف مركز القصور علي راضي ورئيس قسم الاغذية اللحوم علي الدويله ورئيس قسم الأسواق حزام العجمي ومفتشي الاغذية مصطفى الخليفي وأحمد أبل.

أحد أعضاء الفريق يتفقد لحوم إحدى الجمعيات

الصبيح في لقطة مع مسؤولي المكتب الاستشاري العالمي

الصبيح وقع عقد مشروع دليل نظم ولوائح التخطيط لبناء الكويت

أحمد الصبيح يوقع العقد

وقع مدير عام البلدية م.أحمد الصبيح عقد مشروع دليل نظم ولوائح التخطيط والبناء لدولة الكويت مع المكتب الاستشاري العالمي دار الهندسة والمكتب الاستشاري المحلي دار اس اس انش انترناشونال للاستشارات الهندسية ومدة العقد 15 شهراً وذلك بحضور مدير إدارة المخطط الهيكلي سعد سعود المحيلبي.

وفي هذا السياق أوضح الصبيح أنه سوف يتم في هذا المشروع مراجعة جميع القرارات واللوائح التخطيطية والتنظيمية لجميع استعمالات الأراضي بإستراتيجية الخطة القومية للدولة بالإضافة إلى وضع الاقتراحات الخاصة بالسياسات المتعلقة بالتنظيم وتوجيه التخطيط بالدولة بحيث يتم الحصول على دليل متكامل لنظم ولوائح التخطيط والبناء لجميع القطاعات بالدولة مشيرا بانه مقسم على ستة مراحل المرحلة الأولي وهي جمع المعلومات وتحليلها وتعتمد هذه المرحلة على جمع ومراجعة جميع البيانات والأنظمة والخطط والسياسات المتاحة المتعلقة بالمشروع سواء من بلدية الكويت او الجهات الحكومية أو غير الحكومية. وتابع قائلا ان المرحلة الثانية وهي تاكيد نظم تقسيم المناطق وتطوير لوائحها حيث تتكون هذه المرحلة من تاكيد متطلبات ومحتويات نظم تقسيم المناطق اما المرحلة الثالثة فهي تتمثل في معايير استعمالات الأراضي وتخطيط النقل وتشتمل هذه المرحلة من العمل على مراجعة وتحسين معايير الحقل العام مع مراعاة الترابط بين استعمالات الأراضي والنقل أما فيما يتعلق بالمرحلة الرابعة فهي معايير التخطيط العمراني وتشتمل هذه المرحلة على إعداد وتقديم مسودة دليل موحد لمعايير التخطيط العمراني التي يمكن أن تكون ذات فائدة للمشرعين الوكالات الحكومية والمهندسين المعماريين والمطورين. واشار الى أن المرحلة الخامسة تتمثل في الإدارة والتطبيق وتشتمل على تحديث اطار تطوير الرقابة بحيث تصبح سارية المفعول لتطبيق نظم التقسيم المحدثة. واختتم الصبيح تصريحه بان المرحلة السادسة عبارة عن تقارير نهائية وتشتمل هذه المرحلة على مراجعة واستكمال جميع التقارير والمخططات والمستندات وإعداد دليل كامل لنظم ولوائح التخطيط والبناء على أساس الردود الواردة من بلدية الكويت والجهات المعنية.

الشريدة: البلدية حريصة على تنظيف البيئة البحرية

رفع مجموعة من المخلفات والعوالق البحرية المتراكمة في «نقعة الشملان»

فريق البلدية مستمر في تنظيف نقعة الشملان

جانب من عملية التنظيف

أسفرت حملة التنظيف التي قامت بها إدارة الخدمات العامة بالتعاون مع مؤسسة الموانئ الكويتية على نقعة الشملان بالقرب من سوق شرق عن رفع مجموعة من المخلفات والعوالق البحرية المتراكمة.

وفي هذا السياق قال مدير إدارة الخدمات العامة أحمد متعب الشريدة أن تلك الحملات تاتي من خلال حرص البلدية على البيئة البحرية الكويتية خصوصا وأن نقعة الشملان يتم تنظيفها بصفة دورية نظرا لكثافة المخلفات المتراكمة بشكل يومي والتي تدعو لإزالتها باستمرار حيث يتم انتشال العوالق البحرية وبقايا السفن من الأخشاب والقمامة التي يتم رفعها. وشدد الشريدة على أصحاب القوارب والسفن ورواد المناطق الساحلية بعدم رمي المخلفات التي تسبب تلوث البيئة البحرية مناشدة المواطنين والمقيمين الالتزام بالقواعد واللوائح الإرشادية التي تم وضعها من قبل البلدية والجهات الحكومية على امتداد السواحل الكويتية تجنبا للمساءلة القانونية وتحقيقا للمصلحة العامة داعيا الجميع في حال وجود اى مخالفات تخص المجال البلدي بعدم التردد بالإتصال على الخط الساخن «139» الذي يعمل على مدار 24 ساعة. واثنى الشريدة على الجهود المتواصلة التي تقوم بها مؤسسة الموانئ الكويتية وفريق الغوص الكويتي في تنظيف نقعة الشملان من كافة القمامة والعوالق البحرية التي تشوه المنظر العام وتسبب التلوث البيئي والبصري. وقد شارك في هذه الحملة كل من فيصل الملا من إدارة الخدمات العامة بالبلدية ومن العلاقات العامة محمد عبد الشافي أحمد وانورحميد والكابتن طارق الماجد من مؤسسة الموانئ الكويتية ومن فريق الغوص الكويتي وليد الفاضل.

في اجتماع ناقشت فيه جملة من هموم ومطالبات موظفي البنوك

نقابة البنوك: توصية الهيكلة بزيادة نسبة الكويتيين في «الخاص» 66 في المئة مرفوضة

■ الربيعة: مفتشونا يواصلون الجولات على مختلف الأنشطة لضمان سلامة المواد الغذائية

■ العلي: الحفاظ على صحة وسلامة المستهلكين وكشف التراخي والإهمال على رأس أولوياتنا

مسؤولو النقابة مع رئيس ديوان الخدمة المدنية

التقى وفد من النقابة العامة للبنوك برئاسة السيد منصور عاشور رئيس مجلس الإدارة وبحضور السيد احمد الخباز السكرتير العام للنقابة بالسيد عبدالعزيز الزبن رئيس ديوان الخدمة المدنية وبحضور السيد عبدالرحمن المنصور المستشار في برنامج إعادة الهيكلة وذلك لطرح وبحث الكثير من القضايا الشائكة والمهمة التي تعاني منها العمالة الوطنية في القطاع الخاص بشكل عام والقطاع المصرفي بالتحديد حيث جاءت النقابة وفي جعبتها العديد من القضايا التي لطالما كانت النقابة تطالب بها وتنادي بمعالجتها.

وفي البداية تطرقت النقابة لملف نسب العمالة الوطنية في القطاع الخاص وما يتم تداوله في الآونة الأخيرة عن اعتزام مجلس الوزراء تبني التوصية التي أعدتها الهيكلة برفع نسب العمالة الوطنية في القطاع المصرفي من 60 في المئة إلى 66 في المئة وبينت النقابة سبب اعتراضها على تلك التوصية ومطالبتها بالدفع نحو رد تلك التوصية حيث بين عاشور ان تلك التوصية بعيدة كل البعد عن ارض الواقع وان ارقامها تثير عدة تساؤلات عن مدى إلمام الجهة التي اعدت تلك التوصية وهي الهيكلة بواقع نسبة العمالة الوطنية في القطاع المصرفي وبين انه في الوقت الذي أعلنت فيه اغلبية البنوك عن تجاوزها حاجز الـ64 في المئة من نسبة العمالة الوطنية ووصولا أرقاما تخطت توصية الهيكلة فقد اعلن بنك الخليج مؤخرا عن تحقيقه نسبة 72 في المئة كما اعلن بنك برقان عن تحقيقه نسبة 67 في المئة فهل كانت الهيكلة على علم بتلك النسب وتلك الأرقام فإن كانت تعلم فتلك مصيبة وإن لم تكن تعلم فالمصيبة اعظم لان النسبة التي اقترحتها الهيكله «66 في المئة » فيما لو تم اعتمادها فإن ذلك يعني ان البنوك ستزيد نسبة العمالة بما لا يزيد عن 3 في المئة في الوقت الذي يتكدس الآلاف من مخرجات سوف العمل سنويا في ديوان الخدمة المدنية للبحث عن فرص وظيفية في القطاع الحكومي الذي تفشت فيه ظاهرة البطالة المقنعة مما أثر سلبا على الباب الأول من الميزانية العامة للدولة حيث اشارت كافة الدراسات الاقتصادية إلى ان هذا النهج حول الدولة إلى بلد يبيع النفط ليسدد فاتورة الرواتب الشهرية والذي فيما لو انخفض سعر النفط سيدخل الاقتصاد الكويتي والميزانية العامة في نفق مظلم وهنا يأتي الدور على الهيكلة لتوجيه العمالة الوطنية ومخرجات سوق العمل للعمل وبشكل واضح وصريح في القطاع الخاص فهل تعتقد الهيكلة انها وبتلك الزيادة الخجولة البعيدة عن ارض الواقع ستحقق التوازن وتقوم بدورها في إعادة هيكلة سوق العمل ؟؟

كما اوضح ان نسبة توجه الكويتيين للعمل بالخاص قد انخفضت بنسبة 50.7 في المئة في حين ان التوجه للعمل في القطاع الحكومي ارتفع بنسبة 46 في المئة. وقد طالب عاشور من السيد عبدالعزيز الزبن رئيس ديوان الخدمة المدنية وبصفته عضو مجلس الخدمة المدنية بالإيعاز إلى الحكومة بتعديل النسب المقترحه ورفعها من 66 في المئة إلى ما لا يقل عن 75 في المئة لتكون فاعلة وتدفع البنوك بالقيام بدورها ومسئولياتها تجاه الاقتصاد الوطني الذي لطالما حمى البنوك وساندها في اعتى الأزمات حتى عبرت إلى بر الأمان وعادت لطريق الأرباح المليونية. وأشاد الزبن بتلك المطالبات مشددا على أهمية دور القطاع الخاص في استيعاب العمالة الوطنية ومخرجات سوق العمل وأكد ان القطاع الحكومي لا يمكنه ان يستوعب تلك المخرجات وحده وانه لابد من شراكه حقيقة من القطاع الخاص ووعد بنقل مطالبات النقابة إلى مجلس الوزراء ومجلس الخدمة المدنية.